

فأصنة (!)

المتساقطون في هذه الفتنة يطبقون حمل المجل على المفضل

على طريقة أبي الحسن فرانسيس قمع الناصحين لباطلهم

(الحاجري!) (البغاري!) (العتبي!)

فرانسيس! محمد (البرعي!) (البرعي!)

كتبه

أبو حاتم يوسف بن العيد بن صالح العنابي الجزائري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد لفت انتباهي تداول المتساقطين في هذه الفتنة على تطبيق هذا المسلك الباطل، العائد على منهج النقد عند أهل السنة بالنقض والهدم والإبطال(!)

سالكين -في ذلك- مسلك أبي الحسن المصري والحلي وغيرهم ممن يلجأ إلى مثل هذه السكك، فرارا من إدانات أهل السنة الناصحين لهم في تلكم الضلالات التي يقررونها بين الحين والآخر، فإذا قوي صيت الحق عليهم ولم يجدوا ملجأ شرعياً للفرار من وضوح باطلهم، تجدهم يسلكون مسلك التأويل الفاسد لكلامهم الصريح أو الظاهر في الخطأ، ويميعون ما في كثير من مجملاتهم أو مجملات غيرهم -ممن سخروا أنفسهم للمخاصمة والجدال عنهم- من الباطل بمثل هذه الطرق الملتوية.

قال الشيخ ربيع -وفقه الله- في "جناية أبي الحسن على الأصول السلفية":

(7..- أبو الحسن كثير التلبيس والتأويلات الفاسدة للكلام الصريح أو الظاهر الذي يصدر منه أو ممن يتولاهم ويدافع عنهم، ومن تابع أشرطته يجد هذا المنهج واضحاً فيها، ويجد الأمثلة الكثيرة فيها، وهذه أمور خطيرة جداً على المنهج السلفي، ويخاف أن يأتي في المستقبل بما هو أدهى وأمر من هذه الدواهي، ونعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن). اهـ

ولتقريب هذه الحقيقة التي غفل عنها كثيرون وتغافل عنها آخرون، أقدم للمنصفين هذا المقال لتستبين سبيل المتساقطين، والله الموفق الهادي إلى سبيل الرشاد.

□ فمن أمثلة ذلك عند الجابري :

ما جاء في تراجمه -المدعى- عن طعنه في كعب بن مالك رضي الله عنه.

حيث قُدِّم له سؤال جاء فيه:

السائل: في محاضرة لكم بعنوان: (إتحاف البشر بشرح حديث حذيفة بن اليمان إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ)، قلتُم: (وكان كعب بن مالك -رضي الله عنه- يقول: (والله ما بي إِلَّا أَنْ أَمُوتَ أَوْ يَمُوتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)).

قلتُم معلقين على هذا: خَشِيَ أَنْ يَمُوتَ هُوَ أَوْ يَمُوتَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وهو مهجور؛ لأنَّه لو مات هو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ماتَ مهجورًا، وماتَ ضالًّا مُضِلًّا، إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ عَفْوَ. اهـ.

وهذه -حفظكم الله- عبارةٌ موهمة (!!!)، ممَّا جعلَ المغرضين والحاquدين يستغلونها في التنفير منكم، والطعن فيكم؛ فما قولكم سدّدكم الله في القول والعمل؟ فأجاب الجابري بقوله: نعم لا أنكر، وهذا ورثناه عن أئمتنا وعلمائنا، أنَّ من قال قولًا لا يحوص عنه ولا يُنكره.

وإنَّما هاهنا أمران:

الأمر الأوّل: أنَّ هذا هو ما فهمته (!) من قول كعب رضي الله عنه.

والأمر الثاني: تبَيَّن لي أنَّ هذه العبارة مُوهمة (!!) توهمُ (!!) سوء الأدب، بل بعض الناس (!) قد يستنبط (!) منها سوء الأدب مع كعب -رضي الله عنه- مع أني أترضى عنه كما هو شأن أهل السُّنة، كل ما ذُكر، وهذا دأبنا مع أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فلَمَّا تَبَيَّنَ لي أَنَّهَا موهمة (!!) قلتُ عبارة أخرى وقفت عليها، يعني لم أزد: (خشي أن يموت على الضلالة)، وهذا هو صريح (!) قوله-رضي الله عنه-: (ما بي إلا أن أموت أو يموت رسول الله-صلى الله عليه وسلم- وأنا على تلك الحال).

من يقول غير هذا (!!) هو خشي أن يموت على الضلالة دون زيادة على ذلك، وهذه العبارة ليس فيها إيهام (!!)

أمَّا من كان مغرَّضًا من أهل الهوى؛ فهذا كالغرق الذي يتشبث بأضعف الأعواد وأضعف الخيوط لينجو من الغرق، نعم.

فأنا راجع عن مقالتي تلك الموهمة (!!) وهذه العبارة الأخيرة، هي مُعلنة ومنشورة كتابيًا في تلك المحاضرة - إتحاف البشر - والمحاضرة مطبوعة طُبعت أظنها وحدها أو في مجموع الرسائل، بعنوان (إمداد أهل الأثر)، والرجوع موجود، والله الحمد.

وهذا الذي ورثناه (!!) عن أئمتنا وهو متواتر؛ فكم من عالمٍ يقول قولاً ثمَّ يتبيَّن له أنَّ الصَّواب خلافه؛ فيرجع، نعم. اهـ.

بيان تلبيسه في التراجع المزعوم :

وخلاصة ذلك، أن الجابري إنما تراجع عن كلامٍ قال في وصفه: (فأنا راجع عن مقالتي تلك الموهمة!) ولم يتراجع عن كلامه لكونه نصاً في القدح في هذا الصحابي الجليل، إذ أن قوله: (ضال مضل!) نصٌّ، لا يحتمل منطوقه غير رمي الصحابي الجليل بالضلال في نفسه (!) والإضلال لغيره (!).

ومع وضوح الانتقاد ونصّيته في الخطأ! عمد الجابري فرارا من الإقرار بشناعة قوله إلى طريقة أبي الحسن المصري وعرعور وغيرهم! في حمل مجمل كلام غير المعصوم على مفصله!!!!

حيث إن أصحاب هذا المنهج الباطل يأتون إلى ما هو نص في الخطأ أو ظاهر فيه أو مجمل متضمن لباطل وبدعة؛ فيلبسونه ثوب الإجمال، ويدّعون فيه الاحتمال!! ومن ثمَّ لا بد للإجمال من تفصيل! ولا يعرف التفصيل إلا بالنظر في سيرة هذا الشخص! فإن كانت سيرته حسنة وله حسنات في طريق الدعوة؛ فإن ذلك المجمل-المزعوم والذي هو في الحقيقة خطأ ظاهر- يحمل على المفصل، ويكون هو المعتمد في الحكم على الشخص!!!

وليس هذا بالمفصل ولا المبين المعلوم عند أهل الأصول، بل هو في الحقيقة من حمل الظاهر على المؤول، لأنه تأويل لكلام ظاهر نصي، ولا يجوز هذا في كلام غير المعصوم بالإجماع، كما نقل ذلك الشوكاني رحمه الله في كتابه «الصوارم الحداد» (ص 96-97).

وهذا المسلك -حمل المجمل على المفصل في كلام غير المعصوم- أخبث من منهج الموازنات؛ ذلك أن أصحاب الموازنات يقرون بحصول الخطأ من أنفسهم أو ممن يدافعون عنه، ويذكرونه، بخلاف أصحاب المجمل والمفصل، فإنهم لا يعترفون بحصول الخطأ، ويمنعون من ذكره.

قال الشيخ ربيع -وفقه الله- في «تنبيه أبي الحسن إلى القول بالتي هي أحسن»: (هذا الأصل شر من أصل الموازنات بين الحسنات والسيئات، إذ هذا يذكر المساوئ وأما ذاك فيمنع من ذكر المساوئ بالكلية، ويتضمن إدانة السلف في نقدهم وجرحهم وتعديلهم التي اكتضت بكتبها المكتبات). اهـ

والمقصد من هذا المسلك هو حماية المجروح، وإبطال أعمال الجرح فيه، وإسقاط جهود الناصحين، الأمر الذي يعود بهدم قواعد الجرح من أساسها.

وهذا ما صنعه الجابري عبيد! حيث أتى إلى كلامه الذي هو نص في الخطأ؛ فألبسه ثوب الإجمال، فقال: (هي عبارة موهمة!) فادعى فيها الإيهام! والإيهام يرتفع بالتفصيل! ولا يعرف التفصيل -على هذا المنهج البطل!- إلا بالنظر في سيرة هذا الشخص! فلذلك قال: (مع أني أترضى عنه كما هو شأن أهل السنة، كل ما ذكر، وهذا دأبنا مع أصحاب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)!

ولا يزال الجابري مع ذلك مصرا على رمي الصحابي الجليل رضي الله عنه بالضلالة إن مات مهجورا!

حيث قال: (من يقول غير هذا؟! هو خشي أن يموت على الضلالة دون زيادة على ذلك!).

فلا تراجع إذا ولا جديد، غير التلاعب بعقول الناس.

وقد مر بيان بطلان ذلك في "الحجج الكاشفة"، في المبحث الرابع من الفصل الخامس، والحمد لله.

ومن ذلك أيضا :

تليس الجابري في قضية برمنجهام، وذلك بعد أن ردّ عليه شيخنا حفظه الله وبين بطلان فتواه المنحرفة التي قال فيها عن برمنجهام إحدى مدن بريطانيا الكافرة: (والله إنها دار هجرة)!

فأخرج الجابري كلاما بعنوان: (توضيح و بيان من فضيلة الشيخ عبيد الجابري بخصوص الهجرة إلى برمنجهام) على هذا الرابط:

<http://www.albaidha.net/vb/showthread.php?t=28091>

علق فيه رجوعه عن الفتوى بثبوت الناقل عنه؛ حيث قال: (فإن كنت قلت يوماً من الأيام بالهجرة إلى برمنجهام مطلقاً فهي زلة أستغفر الله منها، إذا كان النقلة عدولاً ثقات أصحاب سنة). اهـ

ثم صرّح بأن رجوعه إنما هو عن الفتوى بالهجرة إلى برمنجهام، وأما الهجرة إلى المكتبة السلفية -وهي في مدينة برمنجهام!- فما زالت فتواه في الهجرة إليها سارية!! حيث قال: (أُسأل كثيراً من أناس في أوروبا أو في دول آسيا في الهند أو غيرها، يفتنون في دينهم من بعض المبتدعة البريلوية هم غلاة المتصوفة من أهل وحدة الوجود وغيرهم.

فأقول لهم: هاجروا إلى برمنجهام!!) فإن فيها مكتبة سلفية، فإذا إجابتي لهم ليست مطلقة بأن برمنجهام دار هجرة، فبرمنجهام من مدن بريطانيا، وبريطانيا بلد كافر. أنا أدعوهم أن يهاجروا إلى حيث توجد المكتبة!!) إلى أن يلتحقوا بالمكتبة السلفية هناك!!)). اهـ

فكانت حقيقة رجوعه عبارة عن تضيق مساحة البلد الكفري المهاجر إليه، وكيفما كان؛ ففتواه بالهجرة إلى بعض بلاد الكفر لم يتراجع عنها.

وليته توقف عند هذا الحد! بل زاد الطين بلة بتطبيق مسلك حمل المجمل على المفسر، حيث ذكر له السائل بأنه اتصل على الناقل -وهو فلاح مندار- ففسّر له (!) على حد زعمه! الكلام الأول الصريح الذي نقله، بأن الجابري إنما أفتى بذلك في ظرف خاص!! على مسلك حمل المجمل -الذي هو الكلام الصريح!- على المفسر -الذي هو التأويل لذلك الكلام بما يخالف ظاهره!

فسارع السائل بعدها إلى إلغاء الخطأ بتاتا عن الجابري فقال: (فالحمد لله ما حصل شيء من الخطأ في كلامكم أنتم!!).

فما كان من الجابري إلا أن أقرّ هذا المسلك البدعي في صنيع السائل ومندكار، وسارع إلى تصديقه وإقراره؛ لظنه أنه وجد له المخرج من فتواه؛ فوقع في أشدّ مما فرّ منه.

حيث قال السائل: (هو عبارة الشيخ فلاح في الشرطي هكذا كانت: والله إنها دار هجرة، لكن لما الآن طلبت منه أن يفسر!!).

عبيد: نعم (!).

السائل: هل الشيخ يقصد أنها دار هجرة مطلقاً وأن الكفار يرحلون إليها ويتركون بلاد المسلمين؟ قال: لا أبداً لا يقال هذا، ولم يقصد (!!) الشيخ عبيد ذلك، فالشيخ أذن لي بالنقل عنه - جزاه الله خير -، فالحمد لله ما حصل شيء من الخطأ في كلامكم أنتم (!!) ولا سيما أن الشيخ فلاح بين وقال أن المقصود من كلامكم هو هذا، هو تخفيف الضرر لمن لا يستطيع الهجرة إلى بلاد المسلمين هكذا كلامه.

الشيخ عبيد: الشيخ فلاح صدق (!!) بارك الله فيه). اهـ المراد، والله المستعان.

□ ومن أمثلة ذلك عند - منكر الحديث! - عبد الله البخاري:

ومن طبق هذا المسلك البطال: البخاري عبد الله - منكر الحديث! - تلميذ الجابري المتعصب له، حيث قال في كلمة سرية (!) ألقاها - كما سبق في أول الكتاب - على بعض المفتونين بأندونيسيا عن طريق الهاتف، بعد أن طعن وسب وشتّم الشيخ يحيى حفظه الله، أتى إلى مقصوده فقال ما نصه: (نعم قلنا إذا جاءنا رجل في أيام الشيخ مقبل من دماج نوعاً ما لا نسيء الظن فيه لأننا نعرف موقف الشيخ رحمه الله سابقاً من بلد التوحيد والسنة وبلادنا هذه، صحيح! ومواقفه رحمه الله تلك التي ما كانت تسرّ سنيّاً، وما كان يوافق عليها أحد من العلماء، لا الشيخ ابن باز ولا ابن العثيمين ولا ربيع ولا غيرهم، صحيح؟!)

سبّه وشتّمه على بلد التوحيد وللملك فهد رحمه الله وغيرهم، رجل صالح [يعني الشيخ مقبلاً] تاب قبل أن يموت بشهرين، ولذلك ما كل من جاءنا كان من دماج على أنه سني، كل قد نحن نظن أن الناس هكذا أفكارها: متأثر بشيخها أنهم خوارج في هذا الفكر). اهـ!!!

أقول: فانظر أخي القارئ إلى قوله: (متأثر بشيخها أنهم خوارج في هذا الفكر).
فمنطوق هذا الكلام الذي لا يخالف فيه منصف يسمع هذه العبارة: هو الحكم على
الشيخ مقبل وطلابه الذين يعدون بالآلاف بأنهم على فكر الخوارج!!!
وهذا نص صريح لا يحتمل غير هذا المعنى، كما هو تعريف النص عند أهل العلم
والأصول.

وقد سبق بيان طريقة أبي الحسن في حمل المجمل على المفصل، والبخاري عبد الله -
منكر الحديث!- في هذا الكلام يضرب أصرح الأمثلة في تطبيق هذا المنهج البطل.
حيث بعد أن فضح البخاري بنشر كلامه الذي قرأه القاضي والداني، أخرج كلاماً
على طريقة شيخه الجابري وطريقة أبي الحسن المصري، في مقال بعنوان:

"كلمة حق ودفع إيهام حول الشيخ العلامة مقبل الوادعي -رحمه الله-" حيث جاء
فيها قوله: (ولا يفهم من هذه الكلمة التي ذكرت أبداً اعتقادنا لها أو تصديقنا إياها!!)
وإن كان فيها من إيهام!! فنبراً إلى الله جل وعز منه، وإن كان أورثت معنى فاسداً!!
فنعوذ بالله من هذا المعنى الفاسد، وإلا فشناؤنا على الشيخ -رحمه الله- في حياته، وبعد مماته
فيما كتبنا وفيما سجل عنا بين ظاهر، فقد تكلمنا مراراً وتكراراً، قد أحببنا هذا الرجل في
الله جل وعز في حياته وبعد مماته، وتعظيمنا له لا لشيء، ولكن لتعظيمه للسنة، وثباته
عليها -رحمه الله-).

إلى أن قال: (ونخلص من هذا أننا نبراً إلى الله مما قد أوهمته!!) هذه العبارة من معنى
فاسد، فحاشا الشيخ من مثل هذه العبارات(!)، ونستغفر الله جل وعلا إن (!) كانت
أوهمت هذا المعنى الفاسد، فهذا المعنى هو المراد). اهـ

فمع نصية كلامه على رمي الإمام الوادعي -رحمه الله- ومن أتى من عنده من
الطلاب بأنهم على فكر الخوارج!! جعل هذا اللفظ الذي هو نص جلي واضح في الخطأ،
لفظاً موهماً محتملاً، حيث قال: (وإن كان فيها من إيهام!!) فنبراً إلى الله جل وعز منه،
وإن كان أورثت معنى فاسداً!!).

بل إنه فاق دعاوى أصحاب المجمل والمفصل كأبي الحسن وأضرابه؛ فلم يقر حتى
بإيهامه، وشكك القارئ فيه بقوله: (إن كان فيها من إيهام... وإن كانت أورثت معنى
فاسداً!!)

وعلق توبته من هذا الكلام بحصول الإيهام بقوله: (ونستغفر الله جل وعلا إن (!) كانت

أوهمت هذا المعنى الفاسد) إذ أن هذه العبارات عنده غير موهمة، وهذا غاية في التلبس والمكر؛ فكانت توبته-على هذا الحال- أقبح من فريته على الإمام الوادعي رحمه الله. ثم بعد ذلك أتى البخاري عبد الله -مؤكدًا تطبيقه لهذا المنهج البدعي- بالمفصل الرافع لهذا الإيهام! ولا يعرف التفصيل-على هذا المنهج البطل- إلا بالنظر في سيرة هذا الشخص! فلذلك قال: (وإلا فثناؤنا على الشيخ -رحمه الله- في حياته، وبعد مماته فيما كتبنا وفيما سجل عنا بين ظاهر، فقد تكلمنا مرارا وتكرارا، قد أحببنا هذا الرجل في الله جل وعز في حياته وبعد مماته، وتعظيمنا له لا لشيء، ولكن لتعظيمه للسنة، وثباته عليها -رحمه الله-)!!

فأي سنة أبقيت للإمام الوادعي -رحمه الله- بعد أن جعلته وطلابه خوارج! من شر أصناف أهل البدع والأهواء، عاملكم الله بما تستحقون.

□ ومن أمثلة ذلك عند العتيبي وفركوس والبرعي:

* قال العتيبي-هداه الله- في مقاله الهزيل "الحجاجة (!) والشيخ العلامة (!) عبيد بن عبدالله الجابري حفظه الله -وعرض وطلب-": (ومعلوم أن الكلمة الواحدة باللفظ الواحد قد يقولها شخصان، تَعُذُّر أحدهما (!) وتُنكِّل بالآخر (!) حسب مقصوده (!) وحسب حاله. فقول "الإيمان مخلوق" عبارة موهمة، تُنكَّر، إن قالها عالم سلفي حملناها (!!)) على أن المراد ما يقوم بالعبد من أفعاله، وأن هذا السلفي لا يقصد ما يتكلم به من القرآن الذي هو كلام الله.

وقد أثَّرت هذه العبارة عن الإمام البخاري، والإمام محمد بن نصر المروزي وغيرهما. ويقولها رجل متهم بالجهمية، فيحمل (!!)) كلامه على التجهم، ويرمى بمذهبهم.. فلو قالها شخص كنت أظنه سلفياً، فتأولت (!!)) كلامه، وعذرتة، ثم تبين لي بعد زمنٍ أنه جهمي فلا أعذره (!!)) وأتهمه بأنه أراد بمقالته تلك مذهب الجهمية، وليس هذا من التناقض (!!)) ولا من تغيري أنا، وإنما هو بسبب تغير حال (!!)) قائل تلك الكلمة، وظهور خبايا وخفايا ما كانت ظاهرة..). اهـ

* وقال فركوس-هداه الله- في فتواه التي قرر فيها بأن الجرح والتعديل من المسائل الاجتهادية (!): (أما إن جهل مراده فينظر في سيرة المجتهد إن كانت حسنة حمل كلامه على

الوجه الحسن، لقوله تعالى: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾ [الأعراف: 58]، وإن كانت سيرته غير ذلك حمل كلامه على الوجه السيئ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي حَبِثَ لَآ يَخْرِجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف: 58]. اهـ

* وقال البرعي -أصلحه الله- في تقديمه لكتاب «الإبانة» (ص 5-6): (ثم إني أنبه على أمر، فإنه قد يجد القارئ بعض التراجم والعبارات قد عبر بها بعض المبتدعة أو بما يشابهها، فقد يأتي من يصطاد في الماء العكر ويقول: هذه الكلمة تشبه كلمة فلان أو عبارة فلان؛ ألا فليعلم أن هذا ظلم؛ لأن المبتدع ينزل الكلام على حسب هواه، ويشرح بما يوافق بدعته، والشيخ يتمشى مع الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح...). اهـ !!

أقول: هذا الكلام من هؤلاء النفر الثلاثة (!) تطبيق جلي لمنهج أبي الحسن والحلي وأضرابهما، في حمل المجمل على المفصل في كلام غير المعصوم (!).
حيث جعلوا سيرة المتكلم باللفظ المجمل الموهم للباطل والبدعة (!) هي الحكم في الحكم عليه، فتكون هذه السيرة موجبة لحمل الكلام -الذي يحتمل باطلا وبدعة!- على المحمل الحسن (!!)

والسير على هذه القاعدة مطلقا في الدعاة المنتسبين إلى السلفية هو عين ما كان يدندن به أبو الحسن المصري، حيث قال في شريط رقم (1) من أشرطته المسماة بـ«القول الأمين» -بعد أن تشبث بكلام لابن القيم لا يخدمه- مقررًا نفس ما قرره أولئك النفر الثلاثة! فأصغ سمعك!

قال: (الشاهد من هذا إن شاء الله؛ أن نعرف أن الكلام المجمل من الشخص السلفي، أو من الداعية السلفي، أو من طالب العلم، أو من المناصر للدعوة السلفية بعلم وبصيرة، هذا يحمل على المحمل الحسن)!!!!!! اهـ

أقول: اتفقت عباراتهم، كما اتفقت مقاصدهم، قال تعالى ﴿كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾.

وقد رد الشيخ ربيع -حفظه الله- على كلام أبي الحسن، واعتبره جاريا على مسلكه البدعي في ذلك؛ فكان مما قال إلزاما له -ونحن نلزم به العتيبي وفركوس والبرعي!-: (وأقول إيراداً على أبي الحسن: إذا صدرت كلمة جملة، تتضمن سبأً لله، أو لرسوله، أو كتابه، أو لأحد الأنبياء، أو الصحابة من سني ومبتدع؛ فهل تُحمل من السني على الحق، ومن المبتدع على

الباطل؟!!

وإذا صدر من رجلين سني ومبتدع، أو سني ومنافق أو كافر؛ كلمة تتضمن قذفاً، فهل تحمل من السني على الحسن والحق، وعلى غيره على القبح والباطل؟!!

وإذا صدرت أي كلمة تتضمن الردة، من رجلين سني ومبتدع، فهل تكون ردة من المبتدع، وحقاً وحسناً من السني؟!!. اهـ "إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل" (ص 4 / شاملة).

والجواب قطعاً بالنفي! ومع ذلك ننتظر الجواب من العتيبي وفر كوس والبرعي (!)

وهذا الذي عليه السلف وأئمة الدين رضوان الله عليهم، أنهم يحكمون على هذا الإجمال الموهوم لمعنى باطل بالخطأ أو البدعة وغير ذلك كل بحسبه، وإن كان قصدُ صاحبِ الإجمالِ حسناً، وكان عالماً سنياً فاضلاً.

وفي بيان ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «درء التعارض» (1 / 149):
«..ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق أو تلاوتي، دخل في ذلك المصدر الذي هو علمه، وأفعال العباد مخلوقة، ولو قال: أردت به أن القرآن المتلو غير مخلوق، لا نفس حركاتي، قيل له: لفظك هذا بدعة، وفيه إجمال وإيهام، وإن كان مقصودك صحيحاً، كما يقال للأول إذا قال أردت أن فعلي مخلوق: لفظك أيضاً بدعة، وفيه إجمال وإيهام، وإن كان مقصودك صحيحاً، فلهذا منع أئمة السنة الكبار إطلاق هذا وهذا..» اهـ.

وقال رحمه الله وهو يحكي مناظرة له مع بعضهم: (فقلت له: من قال إن الظاهر غير مراد بمعنى أن صفات المخلوقين غير مرادة، قلنا له: أصبت في المعنى لكن أخطأت في اللفظ، وأوهمت البدعة، وجعلت للجهمية طريقاً إلى غرضهم، وكان يمكنك أن تقول: تُمر كما جاءت على ظاهرها، مع العلم بأن صفات الله تعالى ليست كصفات المخلوقين، وأنه منزّه مقدس عن كل ما يلزم منه حدوثه أو نقصه). اهـ.

فأنت ترى شيخ الإسلام يحكم على من أطلق هذا اللفظ المجمل -مع حكمه بحسن قصد القائل- بأنه: (أوهم البدعة)!. و(جعل للجهمية طريقاً إلى غرضهم)! ولم يقل: ننظر إلى المفصل من كلامه، ونحمل المجمل والمفصل!

وهذا يبطل ما تعلق به أولئك النفر الثلاثة (!) أصلحهم الله.

أما عن منهج السلف في معاملة صاحب هذه الألفاظ المجملة التي لم يأت في إطلاقها دليل وكانت محتملة للحق والباطل - وذلك لأن الاستفصال في المعنى من جهة والحكم على اللفظ من جهة أخرى أمر، والحكم على قائل هذا اللفظ أمر آخر - والحكم عليه؛ فهو راجع بعد نظرهم في أمور:

1- النظر فيما تضمنه هذا اللفظ - المجمل الموهم - من الباطل المحتمل وضخامته وتبعاته.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في «تنبيه أبي الحسن إلى القول بالتي هي أحسن»: (من يخطئ بالمقال أو الفعل يقال له أخطأ، ولا يقال يحمل المجمل على المفصل، وقد يعاقب على حسب خطورة وضرر مقالته، فقد يكون جلدًا، وقد يكون قتلاً، وقد يكون تعزيراً، وقد يكون تكفيراً، وقد يكون تبديعاً، ولو أخذنا بهذا المنهج: حمل المجمل على المفصل... إلخ، لضاع دين الله وضاعت حقوق العباد، ودين الله قائم على رعاية المصالح ودرء المفاسد). قلت: والشاهد من هذا الكلام اعتبار حال ضرر المقالة على ما سبق، سواء كانت مجملة أو ظاهرة في الخطأ.

ولا يقول أهل السنة بحمل مجمله على سيرته الحسنة (!!) اقتفاءً منهم لطريقة السلف في معاملتهم مع الألفاظ المجملة، وسدًا للذريعة وزجراً عن هذا الإجمال - الذي هو مدخل كبير لأهل الباطل - لا سيما فيما يعود على قواعد الدين بالنقض والهدم.

2- كما ينظرون أيضاً في حال القائل ومنهجه من حيث إذعانه للحق واتباعه السنة وجهاده في نصره الحق وأهله، أو العكس من ذلك على النحو التالي :

أ- فإن كان المطلق لهذا الإجمال المحتمل الموهم للباطل صادراً عن أهل البدع؛ فإنهم يسيئون الظن به، ويتهمون به بما تضمنته مقالته، إذ أن أهل البدع يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة، فيلجئون إلى مثل هذه المسالك ليدسوا عقائدهم وأفكارهم، لقوله تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ) [آل عمران: 7].

ب- وإن كان المطلق لهذا الإجمال المحتمل الموهم للباطل صادراً عن أهل السنة، الذين علم اقتفاؤهم للحق وعدم اتباع المتشابه؛ فإنهم ينظرون إليه من حيث خفاؤه وعدمه على

المتكلم...، على ما سبق بيانه؛ فيكون على حالين :

الأولى: فإن كان الاحتمال والإيهام -الباطل البدعي - خفيًا على صاحبه؛ فإنهم ينبغي أن كان حيا ويزجرونه عن إجماله؛ فإن انتبه وأقلع كان ذلك دليلاً على تحريه للحق وعدم قصده اتباع المتشابه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في «بيان التحليل» (ص 215):
(فرب قاعدة لو علم صاحبها ما تفضي إليه لم يقلها).

قلت: وإن عاند وأصر بعد البيان، حكموا عليه بالبدعة أو غير ذلك مما يستحقه.

وأما إن كان ميتاً وقد علم من حاله ومنهجه ما سبق؛ فإنهم مع ردّهم لمقالاته يعتذرون له لحسن الظن به، وللقرائن القوية من جهاده في السنة واتباعه الحق وتوحيه، وأنه متى بُيّن له اتبعه، وليس ذلك من باب حمل المجمل على المفصل كما يقوله أهل البدع!!

ومسألة التماس العذر ليست متجهة للكلام المجمل المحتمل الموهم للباطل، إذ أن ذلك الكلام على ذلك الوصف مردود على كل حال، وإنما هي متجهة إلى الحكم على الشخص بالبدعة أو غير ذلك، فيُنْفَى عنه -إن كان البدعة خفية عنه وكان قد مات - اسم الابتداع للقرائن العظيمة التي سبق ذكرها وغيرها، مع ردّها لما وقع في كلامه من الباطل.

قال الشيخ ربيع -حفظه الله-: (من وقع في بدعة فعلى أقسام:... القسم الثالث: من كان من أهل السنة ومعروف بتحري الحق، ووقع في بدعة خفية، فهذا إن كان قد مات فلا يجوز تبديعه، بل يذكر بالخير⁽¹⁾ وإن كان حياً فينصح، ويُبيّن له الحق، ولا يُتسرّع في تبديعه، فإن أصر فيبدع). «مجموع الكتب والرسائل والفتاوى الشيخ ربيع» (14 / 286).

الثانية: وإن كان الباطل البدعي المحتمل في كلامه المجمل غير خفي لقائله عالماً به؛ فإن ذلك يقوم مقام إقامة الحجة والبيان.

لذا قيّد شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- الخطأ المغفور؛ بما كان في الأمور الدقيقة الخفية، لا في الأمور الجلية حيث قال: (لا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للأمة، وإن كان ذلك في المسائل العلمية، ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة) «مجموع الفتاوى» (20 / 165).

(1) مع الحذر والتحذير مما زل فيه (من تعليق شيخنا على "مصباح الظلام").

وقد بين شيخ الإسلام - رحمه الله - بأن ذلك هو الذي كان عليه السلف الصالح وأئمة السنة - رحمهم الله - حيث يقول في «درء تعارض العقل والنقل» (1/ 254): (فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، **ومن تكلم بلفظ مبتدعٍ يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً**، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة وردَّ باطلاً بباطل). اهـ

قال الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله معلقاً على كلام شيخ الإسلام: (في هذا النص بيان أمور عظيمة ومهمة يسلكها السلف الصالح للحفاظ على دينهم الحق وحمايته من غوائل البدع والأخطاء منها: 1- شدة حذرهم من البدع ومراعاتهم للألفاظ والمعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، فلا يعبرون - قدر الإمكان - إلا بالألفاظ الشرعية ولا يطلقونها إلا على المعاني الشرعية الصحيحة الثابتة بالشرع المحمدي. 2- أنهم حراس الدين وحماته، فمن تكلم بكلام فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه.

ومن تكلم بلفظ مبتدعٍ يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة ولو كان يرد على أهل الباطل، وقالوا إنما قابل بدعة ببدعة أخرى، ورد باطلاً بباطل، **ولو كان هذا الراد من أفاضل أهل السنة والجماعة، ولا يقولون ولن يقولوا: يحمل مجمله على مفصله لأننا نعرف أنه من أهل السنة**). اهـ

قلت: وهذا عين ما يدّعيه العتيبي وفركوس والبرعي!!!

فأنت ترى حكم أهل العلم على المطلق للفظ المجمل المحتمل للباطل البدعي - على ما سبق وصفه - وإن كان من أفاضل أهل السنة.

والتمييز في هذه الحال بين من كان من أهل السنة فيُعذر، وبين من كان من أهل البدع فلا يُعذر - كما يدّعي العتيبي وفركوس والبرعي، إنما هو مما أحدثه أبو الحسن المصري وأضرابه، وتبعهم عليه هؤلاء، وقد سبق في أول الكلام نقل نص كلام أبي الحسن الذي عين كلامهم!

وسنسوق-بإذن الله- من الأمثلة المقررة لذلك من تطبيقات أئمة السلف الصالح توضيحا وتجليا للمقام، ونسفا لما قرره أولئك النفر الثلاثة من الباطل والبدعة في هذه المسألة؛ فمن ذلك :

1- هشام بن عمار بن نصير السلمي، يقول الإمام الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» (11 / 420-430) : (الإمام الحافظ العلامة المقرئ، عالم أهل الشام، أبو الوليد السلمي... خطيب دمشق... عظيم القدر، بعيد الصيت.. إلى غير ذلك مما ذكر الذهبي.

ومع كون هشام بن عمار معروفا بالسنة، ومع هذه الفضائل والمحاسن، حكم عليه الإمام أحمد رحمه الله بالتجهم؛ بسبب ما صدر منه من كلام مجمل محتمل لمعنى باطل خطير، ولم يقل: إنه معروف بالسنة وسيرته حسنة وله فضائل، تجعلنا نحمله على المحمل الحسن (!!)

حيث قال في خطبة له: (الحمد لله الذي تجلى لخلقه بخلقه).

قال الذهبي في «الميزان» (4 / 303) : (لقول هشام اعتبار ومساغ، ولكن لا ينبغي إطلاق هذه العبارة المجملة).

قلت: ومع كون كلامه مجملا وله مساغ، لما كان محتملا لمعنى باطل لا يخفى مثله على صاحبه مع خطورته لم يُغتفر له ذلك، ولما عُرض كلامه على إمام أهل السنة في وقته ومن بعده أحمد بن حنبل رحمه الله حكم عليه بالتجهم، وبإعادة الصلاة لمن صلى خلفه!

قال الذهبي: (قال المروزي: ... فسألت أبا عبد الله، فقال: هذا جهمي، الله تجلى للجبال، يقول هو: تجلى لخلقه بخلقه، إن صلوا خلفه فليعيدوا الصلاة).

والإمام أحمد لم يبحث ويلتمس التفصيل والأعذار لهذا الكلام المجمل (!!)

فأين قاعدة العتيبي وفر كوس والبرعي وأبي الحسن؟! فوالله لو كان خيرا لسبقنا إليه السلف!

2- أن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله حكم على عدد ممن كانوا معدودين في أئمة السنة والعلم بالبدعة، لما قالوا بقول اللفظية: (لفظي بالقرآن مخلوق) مع كونه كلاما مجملا يحتمل اللفظ الذي هو فعل العبد، ويحتمل الملفوظ الذي هو كلام الله تعالى، ومع كونهم معدودين من أهل السنة، لكن لما كان هذا الاحتمال الباطل غير خفي على صاحبه متضمنا لباطل وبدعة! حكم الإمام أحمد وغيره كثير من أئمة السنة على هؤلاء بالبدعة ولم يغتفروا لهم

بكونهم من أهل السنة وبأن الكلام مجمل محتمل!!

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى حاكيا طريقة السلف: (ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة أيضا وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة وردا باطلا بباطل، ونظير هذا القصص المعروفة التي ذكرها الخلال في كتاب السنة هو وغيره في مسألة اللفظ ومسألة الجبر ونحوهما- إلى أن قال:- ولهذا ذكر الأشعري في «مقالاته» هذا عن أهل السنة وأصحاب الحديث فقال: والقول باللفظ والوقف عندهم بدعة من قال اللفظ بالقرآن مخلوق فهو مبتدع عندهم ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع) «درء التعارض» (1/ 149).

- فمن هؤلاء حسين الكرابيسي؛ الذي يقول فيه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (12/ 79-80): (العلامة، فقيه بغداد، أبو علي، الحسين بن علي بن يزيد البغدادي، صاحب التصانيف... وكان من بحور العلم ذكيا فطنا فصيحاً لساناً، تصانيفه في الفروع والأصول تدل على تبحره) وقال: (وكان من أوعية العلم).

ورغم هذه الفضائل والمحاسن والسيرة الحسنة.. لما صدر منه ما صدر من القول باللفظ بدعه الإمام أحمد وأمر بهجره! ولم يحمل كلامه المجمل على المفصل من سيرته!! قال العلامة أحمد النجمي رحمه الله تعالى في رده على رسالة الشيخ العباد - حفظه الله - «رفقا أهل السنة بأهل السنة» عند قوله: [موقف أهل السنة من العالم إذا أخطأ أنه يعذر؛ فلا يبدع، ولا يهجر]!!

قال العلامة النجمي رحمه الله منتقدا هذا الإطلاق: (...أنسيت يا شيخ أن إمام أهل السنة أحمد بن حنبل رحمه الله أمر بهجر حسين بن علي الكرابيسي، وعدم الأخذ عليه، وعدم قراءة كتبه؛ فترك ولم يأت أحد رغم غزارة علمه). اهـ

وقال ابن عدي: سمعت محمد بن عبد الله الصيرفي الشافعي، يقول لتلامذته: اعتبروا بالكرابيسي، وبأبي ثور، فالحسين في علمه وحفظه لا يعشره أبو ثور، فتكلم فيه أحمد بن حنبل في باب مسألة اللفظ، فسقط، وأثنى على أبي ثور، فارتفع للزومه للسنة. «سير أعلام النبلاء» (12/ 82).

- وهكذا حصل أيضا مع يعقوب بن شيبه وكان من أئمة الحديث.

- والحارث بن أسد المحاسبي وغيرهم كما في «سير أعلام النبلاء» (12 / 476)،
و(112-110 / 12).

قلت: ومع كبر قدرهم؛ لما تكلموا باللفظ وغيره أسقطهم أهل الحديث، ولم يحملوا
كلامهم الذي لا يخلو من إجمال على مفصل سيرته وفضائله!

- أما نسبة القول باللفظ إلى الإمام البخاري فهو مكذوب عليه، وقد بين رحمه الله بنفسه
بطلان ما نسب إليه، وقد قال الحافظ ابن حجر -وهو من أعلم الناس بالبخاري وبأخباره-
: (قد صح عنه أنه تبرأ من هذا الإطلاق فقال «كل من نقل عني أني قلت لفظي بالقرآن
مخلوق فقد كذب علي، وإنما قلت أفعال العباد مخلوقة» أخرج ذلك غنجار في ترجمة البخاري
من «تاريخ بخارى» بسند صحيح إلى محمد بن نصر- المروزي الإمام المشهور أنه سمع
البخاري يقول ذلك، ومن طريق أبي عمرو أحمد بن نصر- النيسابوري الخفاف أنه سمع
البخاري يقول ذلك) «فتح الباري» (13 / 535).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية هذه القصة كما في «الفتاوى» (12 / 572) وجزم بصحتها
قائلاً: (ثبت عنه بالإسناد المرضي أنه قال..).

3- وهذا إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن عليّة، إمام من أئمة الحديث، يقول
الذهبي في ترجمته «سير أعلام النبلاء» (9 / 107-109): (إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم،
الإمام، العلامة، الحافظ، الثبت.. المشهور بابن عليّة، وهي أمه... وكان فقيهاً، إماماً، مفتياً،
من أئمة الحديث... وكان موصوفاً بالدين والورع والتأله، منظوراً إليه في الفضل والعلم...
وقال يونس بن بكير: سمعت شعبة يقول: إسماعيل ابن عليّة سيد المحدثين). اهـ

قلت: ومع هذه الفضائل والحسنات العظيمة والسيرة الحسنة.. لما صدرت منه زلة
وهفوة، وكلام محتمل فهم منه القول بخلق القرآن، لم يطبق معه أهل الحديث ميزان حمل
المجملات على السيرة الحسنة!! بل شنعوا عليه وبُذِّع وتُرك حتى تاب من ذلك.

قال الشيخ ربيع: (وقال إسماعيل ابن عليّة وهو من كبار أهل السنة والحديث كلمة فهم
منها أنه يقول بخلق القرآن فضللّه بعض الأئمة، وشن عليه الغارة كل أهل الحديث أو
جلهم حتى رجع عن قوله ولو لم يرجع لأسقطوه). اهـ

4- ما حصل لأحمد بن علي بن رجاء لما خاض في لفظ (الجبر) في مناظرته مع قدري نفى

الجبر يريد به نفي القدر، فرد عليه أحمد بن علي بن رجاء بإثبات الجبر يريد به إثبات القدر، وصنف كتاباً في ذلك، فلما بلغ ذلك الإمام أحمد أمر بهجره حتى يتوب من إطلاق هذا اللفظ المجمل المحتمل للباطل والحق.

قال الخلال في «السنة» (برقم 926، 927) أنبأنا المروزي قال : كتبت إلى عبد الوهاب في أمر حسن بن خلف العكبري وقال : إنه تنزه عن ميراث أبيه، فقال رجل قدري : إن الله لم يجبر العباد على المعاصي، فردّ عليه أحمد بن رجاء فقال : إن الله جبر العباد على ما أراد. أراد بذلك إثبات القدر، فوضع أحمد بن علي كتاباً يحتج فيه، فأدخلته على أبي عبد الله، فأخبرته بالقصة فقال : ويضع كتاباً !! وأنكر عليهما جميعاً، على ابن رجاء حين قال : جبر العباد، وعلى القدري لما قال : لم يجبر، وأنكر على أحمد بن علي بن رجاء في وضعه الكتاب، واحتججه، وأمر بهجرانه لوضعه الكتاب، وقال لي : يجب على ابن رجاء أن يستغفر ربه لما قال : جبر العباد؛ فقلت لأبي عبد الله : فما الجواب على المسألة ؟

قال : يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء، قال المروزي في هذه المسألة أنه سمع أبا عبد الله لما أنكر على الذي قال : لم يجبر، وعلى من ردّ جبر؛ فقال أبو عبد الله : كلما ابتدع رجل بدعة اتسعوا في جوابها! وقال : يستغفر ربه، الذي ردّ عليهم بمحدثه وأنكر على من ردّ بشيء من جنس الكلام إذا لم يكن له فيها إمام مقدم.

قال المروزي : فما كان بأسرع من أن قدّم أحمد بن علي بن رجاء من عكبر ومعه مشيخة وكتاب من أهل عكبر فادخل أحمد بن علي على أبي عبد الله فقال : يا أبا عبد الله هو ذا الكتاب ادفعه إلى أبي بكر حتى يقطعه وأنا أقوم على منبر عكبر وأستغفر الله عز وجل؛ فقال أبو عبد الله لي : ينبغي أن تقبلوا منه فرجعوا إليه. اهـ

قلت : فلم يحمل الإمام أحمد كلام أحمد بن علي بن رجاء المجمل المحتمل للباطل على المفصل من سيرة الشخص، ولم يغتفر له في ذلك مع كونه سنياً فاضلاً، ومقصده من ذلك حسن، إذ أنه ما أطلق ذلك اللفظ إلا رداً على ذلك القدري المبتدع، فمع ذلك كله أمر بهجره إلى أن يتوب، ولولا أنه رجع عن ذلك لبقى وصم البدعة ملتصقا به إلى يومنا هذا يقرأ في ترجمته!

والأمثلة على ذلك كثيرة من جدا من تطبيق أئمة السلف رضوان الله عليهم.

* ثم إن هذا له مدخل في الأحكام أيضا:

قال ابن حزم - رحمه الله -: (.. والكلام إذا أُجمل اندرج فيه تحسين القبيح وتقبيح الحسن، ألا ترى لو أن قائلًا قال: إن فلانًا يطأ أخته! لفُحش ذلك، ولاستقبحه كل سامع له، حتى إذا فُسِّر فقال: هي أخته في الإسلام ظهر فُحش هذا الإجمال وقبحه) «مداواة النفوس» (ص 110).

فأين تأصيل العتيبي وفركوس والبرعي؟! فهذا ابن حزم يحكم بقبح هذا الكلام المجمل المحتمل للباطل حتى بعد تفسيره! إذ لا فائدة في تفسيره لعدم خفاء المعنى القبيح منه عند قائله مع إجماله، وحكم بقبحه ولم يطلب التفسير لهذا المجمل لإزالة احتمال الباطل فيه، ولم يأت بالمخارج والاعتذارات والتوجيهات الحسنة لهذا الكلام! قلت: ولو أن رجلا قال: (إن فلانا وطئ أخته) لعد ذلك منه قذفا، ويطالب بتكملة الشهود الأربعة، فلو قال عند القاضي: إنما قصدت بإخوته زوجته! أو قصدت بالوطء وطء القدم! فإن القاضي إن لم يحكم بجلده الحد، فلا أقل من أن يحكم بتعزيره سدا لذريعة التلاعب بالأعراض!

□ ومن أمثلة ذلك عند محمد الريمي - الملقب بالإمام - والبرعي :

ما سبق نقله من كلام عبد العزيز البرعي - أصلحه الله -، الذي أقره عليه محمد الإمام - هداه الله - بوضعه في مقدمة كتابه، موافقة لهذا المنهج وسيراً على خطأ أبي الحسن المصري من حيث يدریان أو لا يدریان، حيث قال في تقديمه لكتاب «الإبانة» (ص 5-6) : (ثم إني أنبه على أمر، فإنه قد يجد القارئ بعض التراجم والعبارات قد عبر بها بعض المبتدعة أو بما يشابهها، فقد يأتي من يصطاد في الماء العكر ويقول: هذه الكلمة تشبه كلمة فلان أو عبارة فلان؛ ألا فليعلم أن هذا ظلم؛ لأن المبتدع ينزل الكلام على حسب هواه، ويشرح بما يوافق بدعته، والشيخ يتمشى مع الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح...). اهـ!!!

ففي هذا تقرير واضح لمنهج حمل المجمل على المفصل، وهما يعترفان بأن كتاب «الإبانة» فيه عبارات وتأصيلات قد عبر بها أو بما شابهها أهل البدع، وهذا الذي اعترف به أيضا العتيبي في مقاله المذكور آنفا (!) ومن المعلوم أن تأصيلات أهل البدع قد علم خطؤها

وضلالها، فحملُ البرعي ومحمد الإمام ذلك على معنى صحيح؛ ادّعاءً منهما للإجمال والاحتمال لما عُلم خطؤه، وهذا الإجمال المدّعى يستدعي حمله على المفصل كما هو واضح في قوله: (والشيخ يتمشى مع الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح)! حيث جعل سيرته هي المفصل لما صدر منه من تعبير بعبارات وتأصيلات أهل البدع. وهذا عين مسلك أبي الحسن في حمل المجمل على المفصل!! كما سبق بيانه.

وراجع للاستزادة ردا على هذا المسلك البطل والميزان الهدام لمنهج السلف، ما كتبه في المبحثين الثالث والرابع من الفصل الثاني من (مصباح الظلام الواقع في كتاب الإبانة لمحمد الإمام) (ص 92-145) الذي قرر فيهما -أيضا- ذلك هنالك، والله المستعان.

دِفْعَةُ الذُّنُوبِ

[الأخطاء معرض لها كل من لم يعصمه الله - عز وجل - منها، وخير الخطائين التوابون، وفي الحديث القدسي عند مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه: «يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ».

وما كان من الأخطاء قد شاع بين أوساط الناس، واغتر بها بعضهم، وجب مع الاستغفار الإصلاح، عملاً بقوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّوْا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٠].

هذا؛ وإني لأوصي إخواني أهل السنة - عافاهم الله - بالحفاظ على نعمة السنة بالسنة، وعلى نعمة رفعة الحق بلزوم الحق، ونعمة دوام الخير بطاعة الله عز وجل؛ فإن النعمة لا تزول عن العبد - كما في سنن الله المعلومة - إلا أن يسعى هو في تغييرها بما لا يرضي الله عز وجل، قال تعالى ﴿ذَٰلِكَ يَأْتِ اللَّهُ لِمَ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٥٣].

ونسأل الله - عز وجل - التوفيق لما يحبه ويرضاه. اهـ⁽²⁾

(2) من مقدمة شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري - حفظه الله تعالى - لكتابي "مصباح الظلام" (ص 5 / ط الفلاح).